

# قرارات

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦ ، بالتفويض،

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه

بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

والقرار الوزارى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ١٦/٤/٢٠٠٦

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٠/١٠/٢٠٠٦ ؛

**قرار:**

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٢, ٨٦٥٩١١ ج (فقط ثمانمائة وخمسة وستون ألفاً وتسعمائة وأحد عشر جنيهاً واثنا عشر قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٠, ٥٥٨٢٩٥ ج (فقط خمسمائة وثمانية وخمسون ألفاً ومائتان وخمسة وتسعون جنيهاً وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٢, ٣٠٧٦١٥ ج (فقط ثلاثمائة وسبعة آلاف وستمائة وخمسة عشر جنيهاً واثنتان وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٥ مبلغ ٦٢, ١٩٨٥٢٦٦ ج (فقط مليون وتسعمائة وخمسة وثمانون ألفاً ومائتان وستة وستون جنيهاً واثنتان وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٠/١٠/٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن